Nile Journals

Nile Journal for Commercial, Legal and Information Systems Science

المؤتمر العلمي الأول للتنمية المستدامة ما بين إدارة الأزمات وريادة الأعمال

مجلة النيل للعلوم التجارية والقانونية و نظم المعلومات

بحث بعنوان

دور الأقتصاد الأخضر في تعزيز التنمية المستدامة و الشاملة

إعداد الباحثة

منة الله طارق الرفاعي عبد المقصود

باحثة دكتوراة

بقسم التشريعات الإقتصادية و المالية العامة

كلية الحقوق- جامعة المنصورة

المقدمة

ان الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة هما مفاهيم تهدف إلى تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال الحالية والمستقبلية.

يتعامل الاقتصاد الأخضر مع التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة من خلال تعزيز الاستدامة وتقليل التأثيرات السلبية على البيئة وتحسين جودة الحياة، وذلك من خلال تحسين كفاءة استخدام الموارد وتعزيز الطاقة المتجددة وتطوير التكنولوجيا النظيفة والاستثمار في البنية التحتية الخضراء وتعزيز الابتكار والتوعية البيئية.

و من خلال هذه الورقة البحثية سوف نتعرف أكثر على مفهوم الاقتصاد الأخضر وعلاقته بالتنمية المستدامة وكيف كان له دورا في تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة .

تهدف هذه الورقة إلى إبراز دور الإقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة، والتي إستطاعت العديد من التجارب الدولية تحقيقه، في ظل الأهداف المرسومة من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمتمثلة في زيادة النمو الإقتصادي، خلق المزيد من فرص العمل، الحد من مشكلة الفقر والبطالة وإستنزاف الموارد الطبيعية والمحافظة على النظام البيئي. وقد توصلت الدراسة الى نتيجة عامة مفادها أن النمو الاقتصادي يكون نموا حقيقيا إذا تحقق من خلال سياسات اقتصادية محافظة على النظام البيئى وتضمن تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، عدا ذلك فهو نمو اقتصادي نسبي مهما كانت معدلاته، نظرا لما له من تبعات كالتلوث والجفاف والتصحر وتمير التنوع الايكولوجي الحيوي، وهي عوامل تؤثر سلبا على تحقيق رفاهية المجتمع حاليا ومستقبلا.

تساؤلات البحث

كيف يساهم الأقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة ؟

انطلاقا من هذا التساؤل قمت بطرح محموعه من التسؤلات الفرعية :-

١. ماهية الأقتصاد الأخضر و نشأته و أهميتة ؟
٢. الفرق بين الأقتصاد التقليدي و الأقتصاد الأخضر ؟
٣. دورالأقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة ؟
٤. كيفية تحقيق أقتصاد أخضر في ظل أهداف التنمية المستدامة ؟

المبحث الأول: الأقتصاد الأخضر و نشأته

المطلب الأول : ماهية الاقتصاد الأخضر

أولا : نشأة الأقتصاد الأخضر

ظهر مفهوم الاقتصاد الأخضرلأول مرة في عام ١٩٨٩ في احدي الدراسات التي أعدها مركز لندن للأقتصاد البيئي وقد ربط هذا التقرير بين الأقتصاد الأخضر و التنمية المستدامةمن خلال السياسات الأقتصادية و الأجتماعية و المالية و لكن في ذلك الوقت لم يحظ بأهتمام دولي كبير ، و لكن في عام ٢٠٠٨ عاد كمسار مقترح للتغلب على الأزمات المالية والغذائية والمناخية بعد خيبة الأمل من نظامنا الاقتصادي السائد الذي خلف العديد من الأزمات المتزامنة وانهيارات الأسواق التي حدثت أثناء العقد الأول من الألفية الجديدة، بما فيها الأزمة المالية والاقتصادية عام ٢٠٠٨،حيث فقد العديد من الأفراد وظائفهم و مصادر دخلهم و قد تزامنت هذه الأزمة مع أزمة الغذاء العالمية و ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية الأساسية و تعرض حوالي مليار شخص للجوع و سوء التغذية ومنذ لذلك الوقت بدأت الأمم المتحدة للتنمة في الترويج لمفهوم الأقتصاد الأخضر كوسيلة فعالة لمواجهة الأزمات العالمية و الحفاظ علي الأستدامة البئية و من هذا السياق دعت الأمم المتحدة للتنمية إلي عقد مؤتمر للتنمية المستدامة بعنوان الأقتصاد الأخضر عام ٢٠١٢ [١].

وفي هذا السياق أُطلقت مبادرة الأمم المتحدة للاقتصاد الأخضر في عام ٢٠٠٨ ونصت على أن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر هو عبارة عن عملية إعادة تشكيل لمشاريع الأعمال والبنية الأساسية بحيث تستطيع تحقيق عائدات أفضل على استثمار رأس المال الطبيعي والبشري والاقتصادي، وتستطيع

[١] (Voumik, Liton Chandra and Shah Gaffar Hossain, “Agreen Economy in the Context of Sustainable Development and Poverty Eradication: What are the Implications for Bangladesh?”, Journal of Economics and Sustainable Development,2014 , Vol.5, No.3, p.119-131.

في الوقت نفسه الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتخفيض الكمية المستنزفة من الموارد الطبيعية، وتقليل النفايات، والحد من التفاوت الاجتماعي.

التزمت عدة بلدان، منها كوريا الجنوبية واليابان، باستثمار مليارات الدولارات في مشاريع لخلق فرص العمل وتوليد الدخل ترتكز على استراتيجيات النمو الأخضر والمنخفض الكربون، تبعتها الصين بسلسلة من المشاريع الخضراء في قطاعات اقتصادية استراتيجية موجهة نحو الاستثمار في التخفيف من آثار تغيير المناخ.

ونهج الاقتصاد الأخضر هو النهج الذي يساعد في تحويل هذا المبدأ إلى واقع . ويفترض أن يؤدي إدراج الاعتبارات البيئية في كل مرحلة من مراحل الإنتاج والاستهلاك وصياغة السياسات إلى تصحيح الخلل الاجتماعي والاقتصادي والحد من التدهور البيئي.

والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إذ يساهم في الحد من الفقر وخلق فرص عمل جديدة، لذلك يمكن استعمال هذه الأهداف مقياسًا لتقييم تطبيق مفاهيم الاقتصاد الأخضر في الخطط الإنمائية الوطنية والقطاعية.

ويعبر انتشار مفهوم الاقتصاد الأخضر عن منظور جديد لعلاقة الترابط بين البعد الاقتصادي والبعد البيئي للتنمية المستدامة، وكذلك البعد الاجتماعي، إذ يهدف إلى الحد من الفقر وتحقيق الرفاه. كما يفسح المجال لحشد الدعم لتحقيق التنمية المستدامة باعتماد إطار مفهومي جديد لا يحل محل التنمية المستدامة، بل يكرس التكامل بين أبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

المطلب الثاني : مفهوم الأقتصاد الأخضر و الفرق بينه و بين الأقتصاد التقليدي

أولا مفهوم الأقتصاد الأخضر

لقد تعددت المفاهيم التي قدمت لتعريف مصطلح الأقتصاد الأخضر ، و قد عرف برنامج الأمم المتحدة الأقتصاد الأخضر علي أنه " اقتصاد يهدف إلي تحسين رفاهية الأنسان و المساوة الأجتماعية ، و تقليل المخاطر البيئية و ندرة الموارد ، مع إيلاء أهمية متساوية للتنمية الأقتصادية و العدالة الأجتماعية و الأستدامة البيئة " .[٢]

و قد وصف البنك الدولي الأقتصاد الأخضر بأنة " نوع من الأقتصاد يهدف إلي تقليل الأنبعاثات الكربونية و تحقيق كفاءة استخدام الموارد من خلال التركيز علي كيفية الأنتاج و مدي تأثيره علي البيئة .

كما وصفت اللجنة الأقتاصدية و الأجتماعية لأسيا و المحيط الهادي الأقتصاد الأخضر بأنة " استراتيجية تهدف إلي الحفاظ علي استدامة النمو الأقتصادي و خلق فرص العمل الازمة للحد من الفقر ، وذلك في مواجهة تفاقم قلة الموارد و أزمة المناخ.

و من هنا نستنتج أن الاقتصاد الأخضر هو نموذج اقتصادي يهدف إلى تحقيق النمو والتطور الاقتصادي مع الحفاظ على البيئة وحمايتها. وهو نهج متكامل يركز على الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية، والاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، والحد من التلوث والانبعاثات الضارة. الاقتصاد الأخضر يسعى إلى خلق فرص عمل خضراء وتحسين جودة الحياة للجميع بطريقة مستدامة بيئيًا واجتماعيًا و اقتصاديا.

[٢] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد أخر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء علىالفقر-مرجع لواضعي السياسات"، الأم المتحدة، ٢٠١١ ص٦-١٠.

و يطلق علي الأقتصاد الأخضر هذا الأسم لأنة يعتمد علي استخدام الطاقة المتجددة ،بدلا من الأعتماد علي الوقود الأحفوري و النفط الذي يلوث البيئة و يستنزف الموارد الطبيعية و هو ما يميزة عن الأقتصاد التقليدي .

ثانيا : الأختلاف بين الأقتصاد الأخضر و الأقتصاد التقليدي

تتمثل أهم نقاط الأختلاف بين الأقتصاد التقليدي و الأقتصاد الأخضر في الأتي :-[٣]

الفرق بين الأقتصاد التقليدي و الأقتصاد الأخضر

	الأقتصاد التقليدي	**الأقتصاد الأخضر**
مصدر الطاقة	الوقود الأحفوري	الطاقة المتجددة
استغلال الموارد الطبيعية	سوء استغلال الموارد الطبيعية	الأستغلال الأمثل للموارد الطبيعية و مراعاة قدرتها علي التجدد
البعد البيئي	لا يهتم بالبعد البيئي فينتج عنه مستويات عالية من التلوث	يراعي التوازن بين البعد البئي و الأقتصادي و الأجتماعي
النمو الأقتصادي	مستويات عالية من النمو الأقتصادي ولكن نمو مشوه	يهدف إلي تحقيق التنمية المستدامة و مراعاة المخاطر البيئية
التكنولوجيا	تكنولوجيا كثيفة الإنتاج نتج عنها ارتفاع مستويات التلوث	تكنولوجيا نظيفة تحافظ علي الموارد الطبيعية و إعادة تدوير الموارد

[٣] بحث ، مجلة العلوم الإدارية و السياسية ، العدد الثاني ، ٢٠٢٣،ص٧-٨ حمدي محمد محمد بدين ،الأقتصاد الأخضر و تحديات التنمية المستدامة ،

المطلب الثالث : أهداف و مبادئ وأهمية الأقتصاد الأخضر بالنسبة للتنمية المستدامة

أولا أهداف التحول نحو الأقتصاد الأخضر

يهدف التحول إلي الأقتصاد الأخضر إلي تحقيق مجموعة من الأهداف منها :-

١. ربط متطلبات تحقيق التنمية الأقتصادية و الأجتماعية و البشرية بحماية البيئة

٢. تغيير المسار الذي تنتهجة الدول و الحكومات و الشركات العابرة للقارات في التعامل مع الموارد الطبيعية و البشرية ، و ذلك من خلال تعزيز ممارسات الأستدامة و الحد من الأثار السلبية للتنمية علي البيئة .

٣. يعتبر الأقتصاد الأخضر اداة مهمة لتحقيق التنمية المستدامة و زيادة كفاءة استخدام الموارد الطبيعية ، مما يساعد في تحقيق الأزدهار الأقتصادي و الأمن الأجتماعي و تقليل الأثار السلبية علي البيئة .

٤. يتضمن مفهوم الأقتصاد الأخضر توجيه الأستثمارات الحكومية و الخاصة نحو كفاءة الموارد و خفض النفايات و التلوث .

٥. يهدف مفهوم الأقتصاد الأخضر إلي تأمين محركات نمو جديدة و ذلك من خلال البحوث و التطوير للتقنية الخضراء و الإدارة المستدامة للأصول المحلية مما يساعد علي دعم الأقتصاد المحلي و خلق فرص عمل جديدة و دعم الفقراء مما يساعد الدولة في مواجهة اثار تغير المناخ

ثانيا : أهمية الأقتصاد الأخضر [٤]

ترجع أهمية الأقتصاد الأخضر إلي تزايد المشكلات العالمية المتعلقة بالمناخ و الأحتاجات بالأضافة إلي احتمالات تزايد تلك المشكلات بحلول عام ٢٠٣٠ ،حيث يتوع حدوث الأتي :

١. زيادة الطلب علي الطاقة بنسبة ٢٤%.
٢. ارتفع سعر برميل النفط إلي ١٢١ دولارا .
٣. ازدات نسبة انبعاثات الكربون بنسبة ٢٤% .
٤. سجلت متوسط درجة حرارة الأرض ارتفاعا حوالي ٦ درجات مئوية .
٥. شهد الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا تتراوح نسبتة من ٤$ إلي ١١% .
٦. يتوقع وجود أكثر من مليار شخص يعيشون بدخل يقل عن دولار واحد في اليوم ، وحوالي ٣ مليارات شخص يعيشون بدخل يقل عن ٢ دولار في اليوم .

و لذلك فأن الأقتصاد الأخضر يمثل مسارا هاما لتحقيق التنمية المستدامة و القضاء علي الفقر و تغير انماط الإنتاج مما يقلل من النفايات و التلوث .

ثالثا مبادئ الأقتصاد الأخضر [٥]

[٤] المرجع السابق
[٥] اللجنة الأقتصادية و الأجتماعية لغرب اسيا الأقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة و القضاء علي الفقر : المبادئ و الفرص و التحديات في المنطقة العربية ، الأمم المتحدة ٢٠١٢ ص١٩.

قامت العديد من المنظمات الدولية باعداد مجموعة من المبادئ التوجيهية لمساعدة صانعي القرار علي تطبيق سياسات الأقتصاد الأخضر و هذه المبادئ متمثلة في :-

١. يجب أن يتضمن الأقتصاد الأخضر خلق عمل لائق ووظائف خضراء .
٢. يحترم الأقتصاد الأخضر حدود الكوكب و الحدود البئية .
٣. يعد الأقتصاد الأخضر وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة و ليس مجرد هدف .
٤. يستخدم الأقتصاد الأخضر مؤشرات مناسبة لقياس التقدم في الناتج المحلي الأجمالي .
٥. يحمي الأقتصاد الأخضر التنوع البيولوجي و النظم الإيكولوجية .
٦. يساعد الأقتصاد الأخضر علي الحد من الفقر و تحسين مستويات المعيشة .
٧. يهدف الأقتصاد الأخضر إلي تحقيق العدالة بين الدول و الأجيال .

من هنا نظرا لمدي أهمية الأقتصاد الأخضر يجب إعادة توجيه الأنماط الحالية للإنتاج والأستهلاك عن طريق تحويل الأنشطة الأقتصادية الحالية إلي أنشطة خضراء مما يساهم في تحقيق المنافع التالية :[٦]

١. التقليل من انبعاثات الكربون .
٢. تحسين النقل العام
٣. تخفيض الشح المائي .
٤. تحسين الأمن الغذائي .
٥. تنمية المناطق الريفية و زيادة الدخل .
٦. الحد من تدهور الأراضي الزراعية .

[٦] حمدي محمد محمد بدين ، الأقتصاد الأخضر و تحديات التنمية المستدامة ،مجلة العلوم الإدارية و السياسية ، العدد الثاني ، ٢٠٢٣ ، ص ٢٦

رابعا : المعاوقات او الأزمات التي تواجه تطبيق الأقتصاد الأخضر [٧]

١.التخطيط الاستراتيجي والمتكامل:

- وضع رؤى واستراتيجيات طويلة الأجل للتنمية المستدامة على المستوى الوطني والمحلي.
- دمج أبعاد الاستدامة (البيئية، الاجتماعية، الاقتصادية) في جميع السياسات والخطط التنموية.

٢. تعزيز الحوكمة والمؤسسات:

- تطوير إطار تنظيمي وتشريعي داعم للتنمية المستدامة.
- بناء قدرات المؤسسات الحكومية والمجتمعية لتنفيذ وإدارة مبادرات التنمية المستدامة.

٣. تشجيع المشاركة والشراكات:

- إشراك جميع أصحاب المصلحة (الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدني) في عملية صنع القرار والتنفيذ.
- تعزيز الشراكات بين القطاعات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤. الاستثمار في التعليم والبحث والتطوير:

- تطوير المناهج التعليمية لتعزيز الوعي والمهارات في مجال الاستدامة.
- تشجيع الأبحاث والابتكارات في مجالات التكنولوجيا الخضراء والحلول المستدامة.

[٧] حسام محمد أبو عليان، الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في فلسطين استراتيجيات مقترحة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والإدارة جامعة الازهر، غزة، ٢٠١٧ م.

٥. تعزيز التمويل والحوافز المستدامة:

- توفير آليات تمويل مبتكرة وحوافز اقتصادية لدعم المشاريع والأنشطة المستدامة.
- تطبيق آليات التسعير الصحيح للموارد الطبيعية والتخفيف من الآثار البيئية.

٦. المراقبة والتقييم المستمر:

- وضع مؤشرات وأطر قياس فعالة لمتابعة تقدم التنمية المستدامة.
- إجراء تقييمات دورية وتكييف السياسات والبرامج وفقًا للنتائج.

خامسا : متطلبات التحول إلي الأقتصاد الأخضر [٨]

لكي تتحول الدولة من اقتصاد متخلف او راكد الي اقتصاد اخضر مزدهر قليل الانبعاثات يشمل كيان الدولة ككل ويجعلها متقدمة ويحافظ على البيئة ويتم الاستفادة من الفوائد التي تتحقق من تخضير الاقتصاد فعليها بعدة اشياء اهمها:

١. ان تقوم الدولة بتنمية الريف عن طريق الاهتمام بالزراعة والمحافظة على الغابات واستخدامها كموارد هامة في الدولة وتحسين مستوي المعيشة لدي سكان الريف.
٢. الاهتمام بالموارد المائية ومعالجة المياه الغير نظيفة وترشيد الاستهلاك والعمل على الحفاظ على الموارد المائية ومنعها من التلوث.
٣. مراجعة السياسات الحكومية وجعلها سياسات خاضعة لنظام الاقتصاد الاخضر فاذا كانت سياسة ديكتاتورية يجب تغيرها الي سياسة ديمقراطية والعمل في سياسة السوق لتشجيع الإنتاج.

[٨] احمد خضر، الاقتصاد الأخضر مسارات بديلة الي التنمية المستدامة- ملف مجلة العلوم والتكنولوجيا'مرسل من دكتور رأفت ميسال معهد .

٤. على الاقتصاد الاخضر ان يعترف بالسياسة الوطنية على الموارد الطبيعية وان يركز على كفاءتها وان يجعل الانتاج انتاج دائم ومستدام.

٥. عدم فرض قيود على التجارة الدولية وعلى الاقتصاد الاخضر معالجة التشوهات التجارية كالضرائب المفروضة على الصادرات والواردات.

٦. ان تقوم الدولة بالتصدي لمشكلة النفايات والعمل على معالجتها واعادة تصنيعها مرة اخري وجعلها مورد بدل من كونها تسبب تلوث للبيئة.

٧. وضع خطة للعمل على تطوير الكربون واستخدام تكنولوجيا ذات كفاءة مرتفعة

٨. دعم قطاع النقل الجماعي

٩. تحسين التعليم ونقل المعرفة وتشجيع الابتكار

١٠. مشاركة القطاع الخاص والأهلي للقطاع العام.

الملخص

يساعد الأنتقال إلي الأقتصاد الأخضر علي القضاء علي الفقر و تحقيق التنمية المستدامة من خلال إدراج القضايا البيئية في جميع الأنشطة الحالية و ذلك عن طريق إطلاق المشاريع الخضراء و بفضل ذلك ينخفض الكربون و مجموع الأنبعاثات الناتجة عن الأنشطة الأقتصادية ، مما يؤدي إلي تحفيز الأستثمار و النمو الأقتصادي و تحسين إيجاد فرص عمل و تعزيز العدالة و تحسين مستوي الدخل و بالتالي الحد من معدل الفقر ، ويترتب علي هذه الأثار تحسين الأقتصاد العالمي علي المدي الطويل مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة .

المبحث الثاني :دور الأقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة

المطلب الأول :ما المقصود بالتنمية المستدامة (تعريفها – أهميتها –أهدفها)

اولا :تعريف التنمية المستدامة [٩]

أصبح مفهوم "التنمية المستدامة" محركاً سياسياً عالمياً يوجه مستقبل الأمم الاقتصادي والاستراتيجي، فمن خلال أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المسئول، أصبح للإنسان تأثيرات ضارة بالبيئة، وهو ما عرَّض الأرض والأجيال المستقبلية للخطر.

قديماً، كانت السمة المميزة للتنمية والازدهار في الدول هي التنمية العلمية والاقتصادية، غابت فيها المساءلة البيئية للسياسات والتصنيع والاستهلاك اليومي للإنسان لمئات السنين مما أدى إلى تفاقم الأزمات التي تتجلى في تغير المناخ وتآكل التنوع البيولوجي والتلوث وفقدان الموارد الطبيعية.

على صعيد آخر، لم تحقق جهود التنمية الاقتصادية والعلمية تلك تطلعات النظام العالمي والحكومات وعلماء الاجتماع عندما يتعلق الأمر بمعالجة المشاكل الاجتماعية المزمنة التي تعصف بالعالم الذي نعيش فيه. حيث لا يزال الفقر والأمية والتفاوت في مستويات الدخل سائداً في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم.

وفي هذا النطاق، ظهر مفهوم "التنمية المستدامة" تدريجياً ليصبح في الوقت الحاضر الهدف والغاية الرئيسيين للأمم المتحدة والمجتمع المدني. حيث أقرت الدول وصانعي السياسات أخيراً بأن الوضع الحالي للتدهور البيئي يهدد بشكل خطير بقاء البشرية.

وعلى الرغم من أن هذا المفهوم قد تم تقديمه لأول مرة في عام ١٩٧٢ على الساحة العالمية، إلا أنه قدم

[٩] زايد محمد ، المركز الجامعي نور البشير البيضاء ، مجلة الأجتهاد للدراسات القانونية والأقتصادية ،المجلد : ٩ ،العدد ٢: ، ٢٠٢٠ ،ص٢٨٥-٢٨٦

رسمياً فقط في عام ١٩٨٢ كمفهوم واضح للمرة الأولى عندما قدمت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (WCED)، برئاسة برونتلاند، تقريراً تحت عنوان "مستقبلنا المشترك". عرفت فيه التنمية المستدامة على النحو التالي: "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة".

وعلى هذا، تستند التنمية المستدامة إلى مفهوم موائمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية مع الأولويات البيئية من أجل الحد من التدهور البيئي الحالي وتغير المناخ مع الحفاظ على الموارد الطبيعية قدر الإمكان بما لا يتعدى قدرتها على التجدد من أجل مستقبل الأجيال القادمة.

وقد عرفته وزارة البيئة و المياة التنمية المستدامة علي أنها " مصطلح اقتصادي اجتماعي أممي، رسمت به هيئة الأمم المتحدة خارطة للتنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية على مستوى العالم، هدفها الأول هو تحسين ظروف المعيشية لكل فرد في المجتمع، وتطوير وسائل الإنتاج وأساليبه، وإدارتها بطرق لا تؤدي إلى استنزاف موارد كوكب الأرض الطبيعية، حتى لا نحمل الكوكب فوق طاقته، ولا نحرم الأجيال القادمة من هذه الموارد، (تلبية احتياجات الجيل الحالي دون إهدار حقوق الأجيال القادمة)، ودون الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية المتبقية على كوكبنا.

ثانيا : أهداف التنمية المستدامة[١٠]

تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق الآتي:

١. التخلّص من الفقر: تهدف التنمية المستدامة إلى التخلّص من الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، من خلال زيادة المصادر ودعم المجتمعات الأقل حظًا.

٢. تحقيق الأمن الغذائي: يسبب الجوع مشكلات كبيرة ويجول دون التقدّم والتطوّر، لذا تهدف التنمية المستدامة إلى التخلّص من الجوع وسوء التغذية للجميع، وتحديدًا لدى الأطفال.

٣. الحفاظ على الصحة: تهدف التنمية المستدامة إلى تطوير القطاع الصحي في العالم والتخلّص من جميع الحواجز الّتي قد تحول دون هذا التطوّر.

٤. التعلم: يعدّ التعليم من أهم وسائل التطوّر في العالم، لذا من المهم توفيره للجميع بالجودة المطلوبة، ودون حواجز.

٥. المساواة بين الجنسين: من المهم توفير المساواة بين الجنسين في جوانب الحياة المختلفة.

٦. تأمين المياه الآمنة: وذلك من خلال توفير المياه الصحيّة وقدرة الجميع على الوصول إليها.

٧. النمو الاقتصادي: وذلك يتم بشكلٍ أساسيّ من خلال توفير فرص العمل للجميع.

٨. الصناعة والابتكار والبنية التحتية: كتسهيل الوصول إلى شبكة الإنترنت والمعلومات .

[١٠] عبد الرحمن القصاص ، التنمية المستدامة (تعريفها-أهدفها- أهميتها) ، موقع موضوع،
https://mawdoo3.com/%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9

ثالثا: أبعاد التنمية المستدامة [١١]

التنمية المستدامة هي إطار شامل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على نحو متوازن ومتكامل.

و هناك أربعة أبعاد رئيسية للتنمية المستدامة :-

١. البعد الاقتصادي :

- تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل من خلال استخدام فعال للموارد وتطوير الابتكار والتكنولوجيا الخضراء
- ضمان الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية والحفاظ على رأس المال الإنتاجي.
- تعزيز التنافسية والإنتاجية في جميع القطاعات الاقتصادية

٢-البعد الاجتماعي :

- ضمان العدالة والمساواة في الفرص والنتائج بين جميع أفراد المجتمع.
- تحسين مستوى المعيشة والرفاه الاجتماعي للسكان.
- تعزيز التماسك الاجتماعي والتضامن بين أفراد المجتمع .
- ضمان الحصول علي الخدمات الأساسية كالتعليم و الصحة .

[١١] الاقتصاد الأخضر ودوره فى تحقيق التنمية المستدامة،المجلة العلمية للبحوث و التكنولوجيا ، العدد الثاني ، ص ٤٠٠ خالد هاشم عبد الحميد ،

٣-البعد البيئي:

- الحفاظ على النظم البيئية والموارد الطبيعية.
- الحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية الطبيعية.
- إدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام مثل المياه والأراضي والغابات.
- الحد من التصحر وتدهور الأراضي.
- الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة ومكافحة تغير المناخ.
- الحد من التلوث الهوائي والمائي والتربة
- إدارة النفايات الصلبة والخطرة بطريقة بيئية سليمة
- تشجيع الاستخدام الكفء للطاقة والموارد الطبيعية.
- تعزيز انتشار التكنولوجيات الصديقة للبيئة.
- تشجيع الاقتصاد الدائري والحد من النفايات.
- تطوير خطط وإجراءات التكيف مع آثار تغير المناخ
- تعزيز قدرة المجتمعات على الصمود أمام الكوارث الطبيعية
- المساهمة في الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ.

إن الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة تهدف إلى الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وحمايتها من التدهور والاستنزاف، مع الحد من التلوث والتكيف مع آثار تغير المناخ. وهذا يتطلب جهودًا متكاملة على المستويات المحلية والوطنية والعالمية.

المطلب الثاني : كيف يمكن تحقيق التنمية المستدامة [١٢]

فيما يأتي بعض الإجراءات التي يمكن اتباعها في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

١. العمل على زيادة الوعي لدى جميع الأشخاص فيما يخص التحديات العالمية، وذلك من خلال تعريفهم بهذه الأهداف ومدى أهميتها في مواجهة التحديات، ويتم ذلك عبر وسائل الإعلام والتثقيف المختلفة.

٢. الحث على التعاون والتكاتف بين جميع المنظمات والمؤسسات المعنية بتحقيق التنمية المستدامة، وتوحيد جهودهم معًا للوصول إلى الغاية المنشودة.

٣. تشجيع الشباب وحثهم على المشاركة في الأنشطة المختلفة المعنية بالتنمية المستدامة، وذلك نظرًا لكونهم أكثر نشاطًا وإبداعًا، الأمر الذي سيساهم في تحقيق الأهداف المرجوة بسرعة وفعالية أكبر.

تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في عملية تحقيق التنمية المستدامة، وذلك نظرًا لكونهم الأكثر علمًا بحاجات مجتمعاتهم المحلية، والتحديات التي تواجههم، وبالتالي فهم الأقدر على إيجاد الحلول المناسبة التي تمكنهم من تحقيق التنمية المستدامة في هذه المجتمعات.

[١٢] الاقتصاد الأخضر (المفهوم - الأهمية - متطلبات وتحديات التحول)، مقال، ٢٠٢٢ مصطفي الفيومي ،

ثانيا : طرق تعزيز التنمية المستدامة

١. التخطيط الاستراتيجي والمتكامل:

- وضع رؤى واستراتيجيات طويلة الأجل للتنمية المستدامة على المستوى الوطني والمحلي.
- دمج أبعاد الاستدامة (البيئية، الاجتماعية، الاقتصادية) في جميع السياسات والخطط التنموية.

٢. تعزيز الحوكمة والمؤسسات:

- تطوير إطار تنظيمي وتشريعي داعم للتنمية المستدامة.
- بناء قدرات المؤسسات الحكومية والمجتمعية لتنفيذ وإدارة مبادرات التنمية المستدامة.

٣. تشجيع المشاركة والشراكات:

- إشراك جميع أصحاب المصلحة (الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدني) في عملية صنع القرار والتنفيذ.
- تعزيز الشراكات بين القطاعات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤. الاستثمار في التعليم والبحث والتطوير:

- تطوير المناهج التعليمية لتعزيز الوعي والمهارات في مجال الاستدامة.
- تشجيع الأبحاث والابتكارات في مجالات التكنولوجيا الخضراء والحلول المستدامة.

٥. تعزيز التمويل والحوافز المستدامة:

- توفير آليات تمويل مبتكرة وحوافز اقتصادية لدعم المشاريع والأنشطة المستدامة.
- تطبيق آليات التسعير الصحيح للموارد الطبيعية والتخفيف من الآثار البيئية.

٦. المراقبة والتقييم المستمر:

- وضع مؤشرات وأطر قياس فعالة لمتابعة تقدم التنمية المستدامة.
- إجراء تقييمات دورية وتكييف السياسات والبرامج وفقًا للنتائج.
- تطبيق هذه النقاط سوف تتمكن البلدان من تحقيق نمو شامل ومستدام على المدى الطويل، مع المحافظة على الموارد الطبيعية وتعزيز العدالة الاجتماعية.

المطلب الثالث : أهمية الاقتصاد الأخضر في التنمية المستدامة:[١٣]

١. المساهمة في الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية: من خلال تبني ممارسات صديقة للبيئة في الإنتاج والاستهلاك، يساعد الاقتصاد الأخضر في الحد من التلوث والمحافظة على نظم البيئية الطبيعية.

٢. تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام: الاقتصاد الأخضر يعزز النمو الاقتصادي مع الاهتمام بالعدالة والمساواة الاجتماعية وحماية البيئة، مما يحقق التنمية المستدامة على المدى الطويل.

٣. خلق فرص عمل خضراء: تُنشئ الصناعات والتقنيات الخضراء فرص عمل جديدة في مجالات الطاقة المتجددة والبناء المستدام والزراعة العضوية وغيرها.

[١٣] محمد عبد القادر ، الأقتصاد الأخضر" سلسلة البيئة البحرية، المنظمة الأقليمية لحماية البيئة البحرية، العدد ٤٠ ص.٧٣

٤. تعزيز الابتكار والتكنولوجيا النظيفة: يشجع الاقتصاد الأخضر على تطوير حلول تكنولوجية مبتكرة لمواجهة التحديات البيئية والاقتصادية.

٥. تحسين نوعية الحياة والرفاهية: من خلال الحد من التلوث وتوفير بيئة نظيفة وصحية، يُسهم الاقتصاد الأخضر في تعزيز جودة الحياة للأفراد والمجتمعات.

٦. يُعد الاقتصاد الأخضر ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة التي تراعي الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية بشكل متوازن. وهو نهج حيوي لمواجهة التحديات البيئية والاقتصادية الراهنة.

المبحث الثالث : دور الأقتصاد الأخضر في تعزيز التنمية المستدامة

المطلب الأول : الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر[١٤]

نوهت الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو الى ان المستقبل الذي نصبو إليه في سياق الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر، باعتباره أحد الأدوات الهامة المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة. ودعت منظمة الأمم المتحدة إلى دعم البلدان المهتمة بالاقتصاد الأخضر من خلال إيجاد الأنماط الملائمة وتوفير الأدوات والمنهجيات، توجيه الاستثمارات نحو بناء رأس المال الطبيعي وخدمات النظم الإيكولوجية ودعم سياستها الذي سيساهم في تكوين انماط الدخل وسبل المعيشة والرفاه للفقراء. وستسفر هذه الإصلاحات أيضاً عن نمو اقتصادي عام وستستحث المزيد من التجارة في السلع المنتجة بطرق مستدامة.

المطلب الثاني : كيفية تحقيق اقتصاد أخضر شامل في ظل أهداف التنمية المستدامة ؟

تتيح أهداف التنمية المستدامة فرصة لإعادة صياغة السياسة الاقتصادية بشأن العناصر الرئيسية للاستدامة وتحقيق الأهداف، ويعتبر تحقيق الأهداف شيئاً رئيسياً لخطة عام ٢٠٣٠. وفيما يمكن أن يسهم الانتقال إلى اقتصاد أخضر شامل في كثير من الأهداف تُعَدّ العناصر المختلفة وما يرتبط بها من سياسات لمثل هذا الاقتصاد ذات أهمية كبيرة لتحقيق الهدف ٨ بشأن العمل اللائق والنمو الاقتصادي المستدام والهدف ١٢ بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامَين. وعن طريق تركيز الاقتصاد الأخضر الشامل على حفظ وتكوين رأس المال والثروة العامة والابتكار التكنولوجي وخلق الوظائف، يمكن أن يسهم برنامج الاقتصاد الأخضر في نمو اقتصادي مستدام شامل، وعمالة كاملة ومُنتِجة وعمل لائق للجميع (الهدف

[١٤] وزارة البيئية جمهورية مصر العربية ،مقال ،
https://www.eeaa.gov.eg/Topics/86/sub/176/index

٨). ويمكن لنهج الاقتصاد الأخضر الشامل أن يساعد على تحقيق هذا إلى حدٍ كبير، باستكمال أنشطة بناء القدرات في إطار خطة السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة بدعم مجموعة من السياسات والتدابير تعيد توجيه الاستثمار العام والخاص لتحقيق تحوُّل في أنماط الاستهلاك والإنتاج (الثاني عشر).

المطلب الثالث : ما هي توجهات مصر نحو الأقتصاد الأخضر ؟[١٥]

١. تتضمن المستهدفات الرئيسية لبرنامج عمل الحكومة السعي لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة بحماية الموارد الطبيعية والاستغلال الرشيد لها، التوسع في استخدام التكنولوجيا النظيفة، والتوسع في مشروعات انتاج الطاقة الجديدة والمتجددة والاستفادة من الإمكانيات الطبيعية الهائلة التي تتمتع بها مصر من مصادر لإنتاج هذه الطاقة، مشيرة إلي انه سوف يتم إنشاء اكبر محطة للطاقة الشمسية على مستوى العالم بمنطقة بنبان بأسوان والتي تضم ٣١ محطة تنتج ١٥٥٠ ميجا وات بتكلفة ٣,٤ مليار يورو، الى جانب إنشاء ١٤ مدينة جديدة من مدن الجيل الرابع والتي تعتمد بشكل كلي على مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة (وذلك بمساحة ٤٥٠ الف فدان ، موضحة أن برنامج عمل الحكومة يشتمل كذلك على تشجيع التحول الى الاقتصاد الأخضر في العديد من القطاعات).

٢. رفع نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة وتسعى مصر إلى تنفيذ خطط طموحة للربط الكهربائي مع دول المنطقة على نحو يجعل من مصر مركزاً للطاقة المتجددة في منطقتها، فضلاً عن الجهود المستمرة لرفع كفاءة استخدام الطاقة وخفض انبعاثات الكربون والميثان في قطاع البترول والغاز، جدير بالذكر تعديل استراتيجية الطاقة المتجددة لتستهدف نسبة ٢٠% من

[١٥] المرجع السابق

اجمالي الطاقة المنتجة في عام ٢٠٢٢ واعتمد المجلس الاعلى للطاقة الاستراتيجية المصرية للطاقة حتى عام ٢٠٣٥ والذي يستهدف الوصول بنسبة مساهمة الطاقة المتجددة إلى ٤٢% من إجمالي الطاقة الكهربائية المنتجة في عام ٢٠٣٥، وذلك على النحو التالي (٢٢%خلايا شمسية – ١٤% رياح – ٣% مركزات شمسية – ٢% طاقة مائية)

٣. تبني العديد من المبادرات التي تتيح للقطاع الخاص الاستثمار في مجالات عدة مثل مشاريع تحويل المخلفات إلى طاقة والاستثمار في المخلفات الزراعية والاستغلال الاقتصادي الأمثل للمحميات الطبيعية، موضحة أن دور المؤسسات الداعمة والتمويلية هو دور رئيسي ويساهم في تسريع عجلة التقدم في كافة مجالات الاقتصاد الأخضر.

٤. السعي للتعاون مع صندوق المناخ الاخضر للاستفادة من آليات تمويل المشروعات الخاصة بالتخفيف والتكيف مع تغير المناخ وقد حصلت بالفعل على ثلاثة مشروعات (اثنان في مجال التخفيف وأخر في مجال التكيف).

٥. انشاء سوق للسندات الخضراء بهدف التصدي للتغيرات المناخية، ودعم نمو المشاريع الخضراء في مصر. وتعتبر السندات الخضراء من خيارات التمويل المتاحة لشركات القطاع الخاص وكيانات القطاع العام الراغبة في دعم الاستثمارات المناخية والبيئية، حيث أصدرت مصر أول سندات خضراء في المنطقة بقيمة ٧٥٠ مليون دولار في سبتمبر ٢٠٢٠، وهو واحد من بين ٣ إصدارات للسندات الخضراء بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الأعوام الماضية.

٦. اتخذت مصر عدة خطوات نحو التوجه للاقتصاد الأخضر من خلال مبادرة حياة كريمة وتنمية الريف المصري وتوفير مياه صالحة للشرب والصرف الصحي بالقرى الأكثر احتياجا، كما عملت

على تبنى استراتيجية تتناسب مع رؤية ٢٠٣٠ وتنفيذ استراتيجية متكاملة تتناول الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، وتبطين الترع بهدف تحسين جودة الري والبيئة وجودة المنتج والمحافظة على الصحة العامة.

٧. ارتكزت خطة عام ٢٠٢٢/٢١ على قطاع البيئة والتنمية المستدامة حيث تحِرص الدولة على استهداف مُضاعفة نسبة الاستثمارات العامة الخضراء من ١٥% عام ٢٠٢١/٢٠ ، لتُصبِح ٥٠% بنهاية عام ٢٠٢٥/٢٤، ووضع أولوية في تمويل المُبادرات والمشروعات الاستثمارية الخضراء، وذلك في إطار رؤية وتوجّهات الحكومة للتعافي الأخضر، وليكن لمصر السبق في منطقة الشرق الأوسط في مجال تخضير خطة الدولة.

٨. زيادة الاعتماد على وسائل النقل النظيفة من خلال التوسع في شبكات المترو والقطارات وتوطين صناعة السيارات الكهربائية.

٩. إعداد استراتيجية شاملة للهيدروجين حيث اتخذت مصر خطوات ملموسة للتوسع في إنتاج الهيدروجين وتوطين هذه الصناعة، في ظل الفرص الواعدة التي تمتلكها السوق المصرية في إنتاج الهيدروجين الأخضر، في ظل توافر مصادر الطاقة المتجددة والمساحات الواسعة من الأراضي لإقامة المشروعات وجذب الاستثمارات، بما يعزز رؤية الدولة للتحول إلى مركز إقليمي لتداول الطاقة.

١٠. كما يجري تدشين أول ميناء جاف بمدينة السادس من أكتوبر في إطار استراتيجية لزيادة مشاركة القطاع الخاص في المشروعات الحيوية ودعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر.

١١. التوسع في مشروعات المياه التي تعزز الإدارة المستدامة للموارد المائية وتقلل الهدر، من خلال التوسع في محطات معالجة مياه الصرف لتصبح صالحة للزراعة، ومن أجل ذلك تم تنفيذ مشروعات منظومة مياه مصرف بحر البقر الذي يعالج يوميًا ٥,٢ مليون متر مكعب من المياه لاستصلاح نحو ٤٠٠ ألف فدان بشمال سيناء، وتعمل الدولة على تنفيذ النظم الزراعية المستدامة، واستصلاح نحو ١,٥ مليون فدان لزيادة الرقعة الزراعية بنسبة ٢٠% بحلول عام ٢٠٣٠.

رابعا : خطة عمل الإدارة العامة لاقتصاديات البيئة ونظم الإدارة البيئية[١٦]

أولت وزارة البيئة اهتماماً كبيراً بحماية البيئة والموارد الطبيعية وتخفيف الضغوط عليها، لأن حماية البيئة والموارد الطبيعية أصبحت بمثابة حماية للحياة على سطح الأرض وذلك لتأمين حق الأجيال القادمة في تلك الموارد لجنى ثمار التنمية، وأيضا من أجل الحفاظ على الصحة العامة.

وفى إطار الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية من آثار المخالفات البيئية التي تؤدى إلى الإضرار بالموارد الطبيعية تبذل الإدارة العامة لاقتصاديات البيئة ونظم الإدارة البيئية التصدي للمخالفات البيئية، لتحقيق الهدف القومي الذي تسعى مصر لتحقيقه وهو التنمية المستدامة. ويعد الاقتصاد الأخضر أحد آليات تحقيق التنمية المستدامة، حيث يمكن أن ينطوي على فرص متنوعة، مثل تشجيع الابتكار، وإنشاء أسواق جديدة، وإيجاد فرص عمل، والإسهام في الحد من الفقر.

[١٦] المرجع السابق

تعمل الإدارة العامة على متابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية والاقليمية المتعلقة بالبيئة من خلال تحرير التجارة العالمية في السلع والخدمات البيئة والسعي وراء دراسة الاخطارات من خلال منصة EPING وهي: (نظام يتيح الوصول الى الاخطارات المتعلقة بالحواجز التقنية TBT امام التجارة، وتدابير الصحة النباتية sps كما يسهل الحوار بين القطاعيين العام والخاص لمعالجة مشاكل التجارة المحتملة) وهي باختصار عملية تتبع وإدارة المعلومات على متطلبات المنتج على الانترنت.

على سبيل المثال تقوم الإدارة بالإشراف على النقاط التالية لتحقيق فرص الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة:

١. وضع برامج التثقيف البيئي للمواطنين والمعاونة في تنفيذها.

٢. متابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية والاقليمية المتعلقة بالبيئة من خلال تحرير التجارة في السلع والخدمات البيئية المتعلقة منظمة التجارة العالمية.

٣. اقتراح اليات اقتصادية لتشجيع الانشطة المختلفة على اتخاذ اجراءات منع التلوث.

٤. تقييم متطلبات الكفاءة والمهارة لمستشاري البيئة

٥. تقدير قيمة تكلفة التعويض البيئي عن الاضرار البيئية

٦. جاري اعداد دليل عن الطاقة والمناخ بهدف التوعية والايضاح لأهمية التوسع في انتاج الطاقة الجديدة والمتجددة لمنع تلوث الهواء والماء والمحافظة على المناخ.

المطلب الخامس : دور الأقتصاد الأخضر في التنمية المستدامة [١٧]

لقد قدم تقرير بيرس و الذي ربط بين الأقتصاد و البيئة كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة ،فقد حرص التقرير علي الدمج بين البيئة و القرارت الأقتصادية التي تحدد القيم الأقتصادية التي يجب أن تؤخذ بعين الأعتبار عند التخطيط للسياسات الأقتصادية و يهدف الأقتصاد الأخضر إلي :-

١. تعزيز القدرة علي إدارة الموارد الطبيعية نحو المستدام .
٢. زيادة كفاءة استخدام الموارد ، و التقليل من الهدر ،و الحد من الأثار السلبية علي البيئة .
٣. ايجاد وظائف للفقراء .
٤. تحقيق ازدهار اقتصادي ، و أمن اجتماعي، و تمثل هذه الأهداف السبيل للوصول للتنمية الأقتصادية.

و يمكن القول بأن العلاقة بين الأقتصاد الأخضر و التنمية المستدامة هي علاقة الكل بالجزء فلا يمكن تحقيق تنمية مستدامة بدون تحقيق التأهيل البيئي ،والحماية البيئية

فالتنمية المستدامة تمثل الهدف الأسمي الذي تسعي الدول لتحقيقة بينما الأقتصاد الأخضر الأداة العملية التي تساعد في الوصول لتنمية مستدامة و بالرغم من ذلك لا يعني أن يحل الأقتصاد الأخضر محل التنمية المستدامة كون أن الأقتصاد الأخضر يمثل الأنتقال من عموميات التنمية المستدامة الي التخصيص إذ يتحدد من خلال القطاعات المستهدفة ، و يعود بعد عشرون عاما مرة اخرى في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ويمثل مفهوم الأقتصاد الأخضر العلاقة الرابطة بين البعد الأقتصادي، والتنمية المستدامة، وكذلك البعد الأجتماعي كما يفسح المجال لحشد الدعم لتحقيق التنمية المستدامة بل، وكرس التكامل بين الأبعاد الأقتصادية، والأجتماعية، والبيئية، والتكنولوجية، وينطوي الأقتصاد الأخضر

[١٧] مي علي ونان ،دور الأقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة البيئية تجارب دولية مع الأشارة إلي العراق ،جامعة البصرة،ص٢٨-٣٢

على الفصل بين استخدام الموارد، والتأثيرات البيئية، وبين النمو الأقتصادي فهو يتسم بالزيادة الكبيرة في استثمارات القطاعات الخضراء في الأعمال التجارية، والبنية التحتية، والمؤسسات، وتفسح المجال لأعتماد عمليات الأستهلاك والإنتاج المستدامة سياسات و الأستراتيجيات التي تعمل علي تحضير هذه القطاعات و اليات التمويل لتحضير تلك القطاعات .

ويهدف الاقتصاد الأخضر إلى تعزيز الترابط بين الأقتصاد من جهة، والبيئة، والتنمية المستدامة من جهة أخرى، وذلك باعتماد سياسات اقتصادية فاعلة لمحافظة على البيئة، والحد من تدهورها نتيجة التغيرات المناخية التي باتت تهدد الصحة، والحياة بصورة عامة، والسعي لاحد من اثار الفقر من خلال توفير فرص عمل لائقة و تحقيق الحد الأدني من مستوي المعيشة و استخدام مصادر الطاقة البديلة .

ان مبدأ الأقتصاد الأخضر لا يحل محل التنمية المستدامة بل ان هناك فهما لحقيقة ان تحقيق االستدامة يرتكز بالكامل تقريبا على اصلاح الأقتصاد الأخضر بالعقود من خلال خلق للثروات الجديدة عن طريق نموذج "الأقتصاد البيني" لم تتعامل مع التهميش الأجتماعي واستنفاذ الموارد ولا تزال بعيدين عن تحقيق الأهداف الأنمائية للألفية ان الأستدامة لا تزال هدفا حيويا بعيد االأن ولكننا نعمل على تحضير الأقتصاد لنصل الى هذا الهدف) .

ويمكن ان نقول ان الأقتصاد الأخضر هو احد النماذج الجديدة للتنمية الاقتصادية السريعة النمو والذي يقوم اساسا على المعرفة الجيدة للبيئة والتي اهم اهدافها هو معالجة العلاقة المتبادلة بين الأقتصادات الأنسانية، والنظام البيئي الطبيعي .

الشكل الأتي يوضح العلاقة بين الأقتصاد الأخضر من جهة ، وبين التنمية المستدامة من جهة أخرى من خلال الأنتقال إلى اقتصاد منخفض الكاربون، وذلك من خلال الأعتماد على الطاقة المتجددة، ومواجهة التغيرات المناخية المتمثلة بندرة المياه ، ونفاذ الطاقة فضلا عن المشكلات المتعلقة بالتنوع البيولوجي[١٨].

كما يوضح الشكل الآتي أيضا ضرورة الانتقال إلى ما يسمى بالاقتصاد الأخضر .

شكل (٢) العلاقة بين الاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة

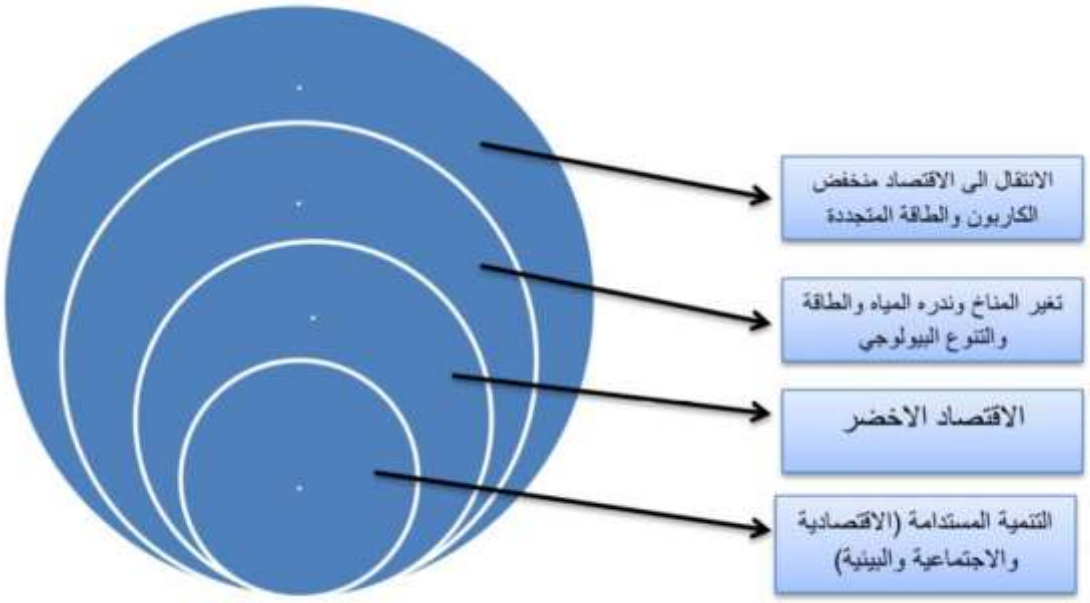

و يتضح من الشكل الأتي أن الوصول للتنمية المستدامة يجب أن يتم من خلال الأنتقال إلى اقتصاد منخفض الكاربون، والتوجه نحو مصادر الطاقة المتجددة بدلا من مصادر الطاقة الأحفوري، ولذا يواجه مجموعة من التحديات تتمثل بتغير المناخ ، وندرة المياه، والطاقة ، والتنوع البيولوجي ، ومن ثم التوجه نحو الأقتصاد الأخضر للوصول الى مستوى التنمية المستدامة الأقتصادية، والأجتماعية، والبيئية .

[١٨] المرجع السابق

فعلاقة التنمية المستدامة بالبيئة علاقة الجزء من الكل، إذ أن هناك علاقة بين النمو الأقتصادي وبين القضايا المتعلقة بالبيئة ممثلة بالأحتباس الحراري، والنمو منخفض الكاربون، و طبيعة التغيرات المناخية، والتنوع البيولوجي، والعلاقات الأجتماعية، والحد من الفقر.[١٩]

ثانيا: توجهات مصر في الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة[٢٠]

يستهدف برنامج عمل الحكومة المصرية تحقيق التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر عبر عدة مبادرات وتوجهات، و يشمل ذلك حماية واستغلال الموارد الطبيعية بشكل مستدام، وتوسيع استخدام التكنولوجيا النظيفة، وتعزيز مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة:

١. ومن بين هذه المشروعات، ستقام أكبر محطة للطاقة الشمسية في العالم في منطقة بنبان بأسوان بتكلفة ٣,٤ مليار يورو وتضم ٣١ محطة بقدرة إجمالية تبلغ ١٥٥٠ ميجاوات، كما ستتم إنشاء ١٤ مدينة جديدة تعتمد بشكل كامل على مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.

٢. تهدف مصر أيضًا إلى زيادة مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة وتوسيع الربط الكهربائي مع دول المنطقة لتصبح مركزًا للطاقة المتجددة في المنطقة.

---

[١٩] المرجع السابق

[٢٠] مؤسسة غيث ، الأقتصاد الأخضر و اثره علي التنمية المستدامة ، موقع https://ghaithfoundation.org/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%B6%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9/#:~:text=%D9%8A%D8%B3%D8%A7%D9%87%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%B6%D8%B1%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%81%D8%A7%D8%B8,%D9%88%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%81%D8%A7%D8%A1%D8%A9%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AE%D8%AF%D8%A7%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%AF.&text=%D9%8A%D8%B9%D9%85%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%B6%D8%B1%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9,%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A8%D8%A9%D8%8C%20%D9%88%D9%8A%D8%AD%D9%85%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A6%D8%A9%20%D9%88%D8%B5%D8%AD%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%B1%D8%A7%D8%AF.

٣. تسعى الحكومة أيضًا لتحسين كفاءة استخدام الطاقة وخفض انبعاثات الكربون والميثان في قطاع البترول والغاز.

٤. استراتيجية الطاقة المتجددة تستهدف نسبة ٢٠% من إجمالي الطاقة المنتجة في عام ٢٠٢٢ ونسبة ٤٢% في عام ٢٠٣٥، وتشمل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والمراكز الشمسية والطاقة المائية.

٥. تعتمد مصر على المبادرات التي تتيح للقطاع الخاص الاستثمار في مجالات مثل تحويل المخلفات إلى طاقة والاستفادة الاقتصادية من المحميات الطبيعية، كما تلعب المؤسسات الداعمة والتمويلية دورًا رئيسيًا في تعزيز التقدم في مجال الاقتصاد الأخضر.

٦. تعاونت مصر مع صندوق المناخ الأخضر للاستفادة من آليات تمويل المشروعات المتعلقة بتخفيف وتكييف التغيرات المناخية، كما أنشأت سوقًا للسندات الخضراء لدعم مشاريع الاستثمار البيئية في مصر و أصدرت أول سندات خضراء في المنطقة بقيمة ٧٥٠ مليون دولار في سبتمبر ٢٠٢٠.

الخاتمة

ترتب علي سياسات الأنتاج المتبعة فى الأقتصاد التقليدي العديد من المشاكل منها زيادة الأنبعاثات الكربونية واستنزاف الموارد الأقتصادية، ويعتبر الأقتصاد الأخضر نموذج من نماذج التنمية الأقتصادية يرتكزعلى فكرة الأقتصاد البيئي، ويهدف إلى الإستغلال الأمثل للموارد الأقتصادية والحد من استنزاف الموارد .

وتتناول هذا الورقة البحثية دور الأقتصاد الأخضر فى تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحليل العلاقة بين الأقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة، إلى جانب قياس أثر الأقتصاد الأخضر على النمو الأقتصادى بأستخدام بيانات مقطعية لعدد 111دولة .

وقد حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية التوصل إلى دور الأقتصاد الأخضر فى تحقيق التنمية المستدامة حيث يعتبر الأقتصاد الأخضر أحد آليات تحقيق التنمية المستدامة، هذا إلى جانب الأثر الإيجابى للأقتصاد الأخضر على النمو االقتصادى.

النتائج و التوصيات

١. ضرورة تنمية الريف لضمان التحول ناحية الأقتصاد الأخضر و رفع مستوي الوعي لسكان الريف

٢. العمل علي ابراز دور الأقتصاد الأخضر في حياة المجتمعات في الوقت الحالي و مستقبلا من خلال تعزيز الأهتمام بأهم المقومات الأساسية للحياة .

٣. العمل علي خلق جيل يهتم بالسلامة البيئية و تفعيل دور الأجيال القادمة في الحفاظ علي البيئة للوصول الي مستوي الأقتصاد الأخضر.

٤. ضرورة تشجيع الأستثمارات البيئية بكل أنواعها ،وخاصة الأستثمارات الخاصة بالطاقة الخضراء .

٥. ضرورة دعم الشراكة بين القطاع و الخاص في مجال الأستثمارالبيئي و البحوث الأكادمية التي تخدم هذا النوع من الأستثمار .

٦. تبني استراتيجية شاملة للأقتصاد الأخضر ذات أهداف و مؤشرات محددة قابلة للقياس .

٧. محاولة أصلاح السياسة الصناعية لتشجيع الأستثمار الأخضر .

٨. تفعيل دور التنمية المستدامة و التي تهدف إلي الحفاظ علي الثروات الطبيعية .

قائمة المراجع

١. احمد الرفاعي ، التحليل الأئحصائي للبيانات باستخدام البرنامج الجاهز spss ، دار القباء للنشر ، الطبعة الأولي .

٢. احمد خضر، الاقتصاد الأخضر مسارات بديلة الي التنمية المستدامة– ملف مجلة العلوم والتكنولوجيا'مرسل من دكتور رأفت ميسال معهد .

٣. اللجنة الأقتصادية و الأجتماعية لغرب اسيا الأقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة و القضاء علي الفقر : المبادئ و الفرص و التحديات في المنطقة العربية ، الأمم المتحدة ٢٠١٢

٤. موقع موضوع ن التنمية المستدامة (تعريفها–أهدفها– أهميتها) ، ٢٠٢٢.

٥. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد أخر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر– مرجع لواضعي السياسات"، الأم المتحدة، ٢٠١١ ص٦–١٠.

٦. حسام محمد أبو عليان، الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في فلسطين استراتيجيات مقترحة، رسالة ماجستير.

٧. زايد محمد ، المركز الجامعي نور البشير البيضاء ، مجلة الأجتهاد للدراسات القانونية والأقتصادية ،المجلد : ٩ ،العدد ٢: ، ٢٠٢٠ .

٨. عبد الرحمن القصاص ، التنمية [١]الاقتصاد الأخضر (المفهوم – الأهمية – متطلبات وتحديات التحول)، مقال، ٢٠٢٢ مصطفي الفيومي .

٩. مجلة العلوم الإدارية و السياسية ، العدد الثاني ، ٢٠٢٣، حمدي محمد محمد بدين ،الأقتصادالأخضر .

١٠.محمد عبد القادر ، الأقتصاد الأخضر" سلسلة البيئة البحرية، المنظمة الأقليمية لحماية البيئة البحرية، العدد ٧٣ .

١١.مي علي ونان ،دور الأقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة البيئية تجارب دولية مع الأشارة إلي العراق ،جامعة البصرة .

١٢. وزارة البيئية جمهورية مصر العربية ،مقال .